

التحقيق في نفي التّحريف عن القرآن الشريف

(330) البخاري : إنّ عدّته على التحرير " 2513 " حديث (1) . 7 - إنّ البخاري ما قبل أن يبيّن كتابه ، ولذا اختلفت نسخه ورواياته (2) . 8 - إنّ البخاري لم يكن يكتب الحديث في مجلس سماعه ، بل بلده ؛ فعن البخاري أنّه قال : ربّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، وربّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر ، ف قيل له : يا أبا عبد الله بكماله ؟! فسكت " (3) . أمّا مسلم فقد " صنّف كتابه في بلده بحضور اصوله في حياة كثير من مشايخه ، فكان يتحرّر في الألفاظ ويتحرّر في السياق ... " (4) . وبعد ، فإنّ دعوى تلقّي الامّة أحاديث الصحيحين بالقبول وقيام الإجماع عن صحّتها .. لا أساس لها من الصّحّة .. لما تقدّم .. ويأتي : النووي 1 - النووي : " ليس كلّ حديث صحيح يجوز العمل به فضلاً عن أن يكون العمل به واجباً " (5) وقال : " وما يقوله الناس : إنّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة ، هذا من التجوّه ولا يقوى " (6) . (1) أضواء على السنّة المحمّدية : 307 . (2) انظر : مقدّمة فتح الباري : 6 ، أضواء على السنّة المحمّدية : 301 . (3) تاريخ بغداد 2 : 11 . (4) مقدّمة فتح الباري : 10 . (5) التقريب في علم الحديث ، عنه في منتهى الكلام في الردّ على الشيعة : 27 . (6) المنهاج في شرح صحيح مسلم ، وعنه أضواء على السنّة المحمّدية : 313 ، " والتجوّه " طلب الجاه بتكلّف .